

إعلان مؤتمر مونروفييا

نحن، المشاركون في مؤتمر المنظمة الإفريقية للجان الحسابات العامة (مؤتمر آفروباك) الافتراضي الذي عُقد في يومي **17 و18 مايو 2022**، الذي استضافته جمهورية ليبيريا، نعلن ما يلي:

- بعد مرور عامين على تفشي وباء كورونا (كوفيد-19)، ما فتئت إفريقيا تعيش حالة حرجة مع تقهقر النمو، وارتفاع في مستويات الفقر، وتواجه تحديات منهجية في مجالي الصحة والتعليم.
- مع بدء إنطلاق مرحلة الانتعاش، انبرت تحديات جديدة تضخمت بفعل الحرب في أوكرانيا؛ إذ حدث ارتفاع سريع في أسعار المواد الغذائية والنفط والأسمدة، وما إلى ذلك، والاضطرابات العالمية في الأسواق وسلاسل التوريد، وارتفاع معدلات الفائدة.
- في خضم هذا الوضع، تتعرض المالية العامة لضغوط وهي بحاجة إلى التعافي أيضاً - وفي نفس الوقت يعد الإنفاق العام أمراً ملحاً لتحقيق الانتعاش الاقتصادي. وأصبحت السياسة المالية خاضعة لعملية توازن صعبة للغاية بين تعزيز الميزانية وتثبيتها والوفاء بالاحتياجات الاجتماعية والإنمائية.

الأهداف والمتطلبات

لمواجهة التحديات المقبلة، يجب على صانعي السياسات المالية في أفريقيا ضمان ما يلي:

- يتعين إنفاق الأموال العامة بكفاءة وحكمة وبما يتماشى مع الأولويات السياسية
- وينبغي تعبئة الموارد المحلية بشكل أكثر فعالية لتوليد إيرادات متنامية، دون إثقال كاهل الشركات والمواطنين
- ومعالجة التهرب الضريبي والتهرب الضريبي بشكل فعال، مع التركيز بشكل خاص على وقف التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا
- ومن الأهمية بمكان رصد تطور الدين العام بعناية لضمان إبقائه في حدود مستدامة ومتوازنة، بما في ذلك القيام بإدارة شاملة للمخاطر مثل زيادة معدلات الفائدة أو تدهور أسعار الصرف.

وللوفاء بهذه المتطلبات، من الضروري تعظيم الشفافية. حيث تحتاج الدول الأفريقية إلى ما يلي:

- وضع ميزانيات شاملة جيدة التنظيم ويمكن الوصول إليها
- وسن قوانين ضريبية واضحة وعادلة ومتسقة، يتم فرضها وتطبيقها بشكل لا لبس فيه وبالكامل
- وتوضيح الإعفاءات الضريبية ومبرراتها ونتائجها

- إعداد تقارير شاملة ودقيقة عن الدين العام، بما في ذلك معلومات عن الدائنين وشروطهم.

المطالب والالتزامات

عند مخاطبة الحكومات الأفريقية، يتوقع المشاركون من هذه الحكومات ما يلي:

- **مضاعفة جهودها لتعظيم فعالية الإنفاق العام** من أجل التعامل مع الحيز المالي المحدود، مع التركيز بشكل خاص على البنية التحتية والاحتياجات الاجتماعية التي من شأنها أن تدعم النمو المستدام
- وضمان شفافية الميزانية، مما يسمح للبرلمانات بمراقبة كفاءة الميزانية ودعم الحكومات في سعيها لتحقيق كفاءة الميزانية

- **تحسين أنظمتها الضريبية وإدارتها الضريبية** لضمان العدالة وزيادة الإيرادات
- سد الفجوات والثغرات وإجراء مراجعة هامة لجميع الإعفاءات الضريبية للحد من التدفقات المالية غير المشروعة

- تكثيف التعاون الأفريقي في المنتدى الدولي المعني بالتدفق غير المشروع للأموال، بما في ذلك الجهود المبذولة على مستوى الاتحاد الأفريقي، لكي نتحدث أفريقيا بصوت واحد في المنتديات العالمية واتباع نهج مشترك ومتناسق

- تكثيف جهود مكافحة غسل الأموال من خلال التشريعات القائمة على التقييمات المتعلقة بالمخاطر المحلية، والتنفيذ الموحد والمنسجم للقوانين المعمول بها، وتعزيز جهود وحدات الاستخبارات المالية وتحسين أنظمة التدقيق وأنظمة الرقابة

- وإدارة محفظة ديونها بشكل استراتيجي ضمن إطار قانوني متسق، بما في ذلك إجراء تحليل إلزامي

للمخاطر

- ومشاركة التقارير الدورية المنتظمة حول الدين العام ووثائق الإستراتيجية مع البرلمانات لمناقشتها والمصادقة عليها.

وفي سياق مخاطبة المجتمع العالمي، يحث المشاركون حكومات الاقتصادات المتقدمة والوكالات الدولية على:

- الاستجابة لاحتياجات البلدان الأفريقية للتعافي بعد الوباء والتي خضعت لضغط في ضوء التحديات الجديدة ودعمها من أجل تغطية احتياجاتها التنموية
- ودعم تحديث أنظمة الضرائب والميزانية في الدول الأفريقية

- والتعاون الكامل مع الحكومات الأفريقية في إطار مساعيها لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، على سبيل المثال في مجالات سوء التسعير التجاري أو استرداد الأصول
- وتعزيز الجهود لترسيخ الشفافية المالية باعتبارها منفعة عامة عالمية من شأنها أن تحول دون زيادة نمو التدفقات غير المشروعة بشكل أكبر
- والمساهمة في تنظيم جهود تخفيف عبء الديون عن البلدان التي تعاني من ضائقة وتوحيد الجهود في هذا الصدد، ولا سيما وضع اللمسات الأخيرة على الإطار المشترك لمجموعة العشرين كأداة عادلة وفعالة وشفافة لإعادة هيكلة الديون في هذه البلدان
- ومساعدة البلدان الأفريقية على تجنب الوصول إلى مستويات من الديون غير مستدامة من خلال تقديم قروض ميسرة أو منح إلى البلدان التي لا تستطيع خلق الحيز المالي الذي تحتاجه دون المخاطرة بحدوث ضائقة مديونية
- ودعم البلدان الأفريقية في تحسين قدراتها على إدارة الديون.

يشجع المشاركون منظمة أروباك على التركيز على ثلاثة مجالات:

(أ) في مجال كفاءة الميزانية:

- دعم أعضائها في تعزيز قدرتهم على ممارسة رقابة شاملة على الميزانيات
- وتشجيع لجان الحسابات العامة على تشجيع الحكومات على تقييم ومراقبة ورفع تقارير عن فعالية وكفاءة إنفاقها
- وتمكين لجان الحسابات العامة من المطالبة بإيضاحات من السلطات الحكومية بشأن كيفية ارتباط نفقاتها بأهداف السياسات والبرامج ، وبأهداف التنمية المستدامة
- ومساعدة أعضائها في التعامل مع المنظمات غير الحكومية التي تراقب أداء المؤسسات الحكومية.

(ب) فيما يتعلق بتعبئة الإيرادات المحلية ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، يتعين القيام بما يلي:

- دعم أعضائها في الإشراف على السياسة الضريبية بشكل هادف وفي تعزيز الخطوات الكفيلة بتحسين وتحديث الأنظمة الضريبية، وتشجيع تنفيذ القوانين الضريبية، وتقوية السلطات الضريبية، علاوةً على زيادة الإيرادات الضريبية
- وخلق الفرص لأعضائها لتبادل الخطوات العملية التي تكفل تجنب التدفقات المالية غير المشروعة وتتبعها ووقفها، فيما يتعلق بالتهرب الضريبي، وتسعير التحويلات، وما إلى ذلك.
- وتشجيع لجان الحسابات العامة على حث السلطات الحكومية على زيادة المعرفة بأشكال وأنماط التدفقات المالية غير المشروعة الأكثر أهمية محلياً - والدخول في حوار فعال مع الحكومات بشأن الإجراءات التي يجب اتخاذها وفقاً لذلك.

- وتسهيل التعاون الوثيق بين لجان الحسابات العامة والأجهزة العليا للرقابة المالية في بلدانهم من أجل مكافحة الفساد والاحتيال الضريبي
- **ومساعدة لجان الحسابات العامة في التعامل مع وسائل الإعلام** بهدف زيادة الوعي العام والفعالية في مكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة.

(ج) فيما يتعلق بسياسة الدين العام وإدارته، يتعين على منظمة أروباك ما يلي:

- دعم أعضائها في حث الحكومات على الإبلاغ عن الدين العام بطريقة شاملة ومفصلة وشفافة
- وتمكين لجان الحسابات العامة من مناقشة القضايا الإستراتيجية مع الحكومات فيما يتعلق بسياسة الديون وإدارتها
- ومساعدة لجان الحسابات العامة على العمل كجهات رقابية فعالة للحيلولة دون ارتفاع مستويات الديون لمستويات غير مستدامة.